محاضرات مقياس اقتصاد سياسي سنة أولى حقوق- جامعة8 ماي 45 قالمة-
أ. حنان شريط

المحور الأول: تعريف الاقتصاد السياسي

كثيرا ما يستخدم عامة الناس كلمة اقتصاد في حديثهم أو مقالاتهم إلى الحد الذي يوحي بأن لهذه الكلمة مفهوما واضحا، ولكن ليس هذا هو المعنى الذي تحمله كلمة "اقتصادي" في جميع الأحوال.

ورغم أن التعريف ضروري لأي علم، إلا أن تعريف علم الاقتصاد السياسي أكثر صعوبة من سواه لأن الكثير من أوجه الاختلاف بين الاقتصاديين في اتجاهاتهم الفكرية ينشأ من اختلافهم حول تعريف علم الاقتصاد السياسي، وقد يرجع هذا إلى:

- اختلاف مناهج الاقتصاديين في التحليل، واختلافهم حول طبيعة علم الاقتصاد من جهة ثانية؛
- أن علم الاقتصاد السياسي علم حديث النشأة فهو من أحد العلوم الاجتماعية التي استقلت عن غيرها من أكثر من قرنين من الزمن، وهو من العلوم الحديثة التي ما تزال توسع آفاقها وتحدد معالمها، إلا أن البحث فيه قد جرى قبل ذلك بكثير، وترجع كلمة الاقتصاد Economie تاريخيا إلى أرسطو وتعني "علم قوانين الاقتصاد المنزلي" أو "علم مبادئ تدبير المنزل" أو "قوانين الذمة المالية المنزلية"، حيث يوجد الأصل اللغوي لاصطلاح الاقتصاد السياسي في الكلمات الإغريقية oikos تعني منزل، nomos تعني قانون، Politikos اجتماعي.

ولقد استخدم تعبير الاقتصاد السياسي لأول مرة عام 1615م من قبل الكاتب الفرنسي أنطوان دي مونكرستيان (1575-1621) في كتابه بحث في الاقتصاد السياسي قاصدا بصفة "السياسي" أن الأمر يتعلق ب"قوانين اقتصاد الدولة"، وهو بذلك يدخل في نطاق علم المالية العامة أكثر من الاقتصاد السياسي حيث كان يقصد به :"البحث في الإجراءات السياسية المختلفة التي من شأنها توفير الرفاهية المادية للمجتمع، ومهمة الاقتصاد كانت النصح الأمير في إدارة الأموال العامة بما يتفق وتأمين الرفاهية".

وبذلك فإن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد، ويمكن إرجاع تسمية "سياسي" لدى "مونكرستيان" إلى الأمرين التاليين:

- الأمر الأول أنه أراد أن يميزه عن البحوث التي كان يطلق عليها قدماء الإغريق اسم "الاقتصاد" مجردا من كل وصف والتي كان موضوعها قواعد التدبير المنزلي واقتصاديات الأسرة كما أشرنا سابقا، ففي وصف الاقتصاد بالسياسي إشارة إلى موضوعه دراسة الظواهر الاقتصادية المتعلقة بالدولة لا بثروات الأسر ولا تدبير المنزل؛
- الأمر الثاني أن معظم مواضيع كتابه تدور حول البحث عن الوسائل التي تستطيع بفضلها الدول المحرومة من مناجم الذهب والفضة أن تحصل على كميات وفيرة من هذين المعدنين، فتحفظ بذلك منزلتها في ميدان السياسة الدولية، فالغرض الذي قصد إليه من وراء بحوثه كان إذن سياسيا قبل كل شيئ، وقد وصف الاقتصاد بالسياسي في عنوان كتابه لتوضيح هذا الغرض.

أما الآن فإن كلمة "اقتصاد" ذاتها تشير إلى أي صورة تنظيمية معينة لإدارة عمليات إنتاج وتوزيع واستهلاك السلع والخدمات بغية تحقيق مستوى معيشي معين، وقد انتشر في الفترة الأخيرة اصطلاح "الاقتصادي" l'économique حيث يرى روبرستون DH Robertson وهو اقتصادي انجليزي، أن هذا المصطلح الجديد Economics يأتينا بشيئين جديدين:

- أن النهاية ics تشير إلى أن دراستنا تأمل في أن تكون علما مثل الطبيعة phisics الديناميك Dynamics ...الخ؛
- أن عدم استعمال صفة السياسي Plitical توضح أننا نهتم في النهاية بالفرد وليس الدولة.

ونظرا لتعدد تعاريف الاقتصاد السياسي يتعذر علينا جمعها كلها وتبويبها، إلا أننا نحاول استعراض مجموعة منها لبيان مضمون الأفكار التي تقوم عليها، وما يوجه لها من انتقادات وغالبا ما يختلف العلماء حول التسمية التي يطلقونها على هذا العلم، فمنهم من يقول "علم الاقتصاد" ومنهم من يقول "الاقتصاد" وهناك من يقول "الاقتصاد السياسي.

- **<u>التعريف على أساس فكرتي إشباع الحاجات وتكوين الثروات:</u>**

- **فكرة إشباع الحاجات:** يرى أصحاب هذا الرأي أن إشباع الحاجات هو الغاية الأساسية المحددة لما يدخل في نطاق الاقتصاد، ويؤخذ على هذا التعريف بأنه يعطي للاقتصاد نطاقا أوسع من حقيقته، إذ أن كل نشاط إنساني يهدف إلى إشباع حاجة أو رغبة وليس كل حاجة انسانية تعتبر حاجة اقتصادية، مثال ذلك الخروج في نزهة، زيارة متحف، قراءة صحيفة..الخ لا يكمن القول بأن هذه التصرفات تدخل في نطاق الاقتصاد، ولذا فإن أصحاب هذا الرأي يروا بأن الحاجة لابد أن تكون تنتمي للحاجات المادية حتى يصبح النشاط الإنساني المتعلق بإشباعها داخلا في حيز الاقتصاد. إلا أن هذا التعريف السابق يعتبر أيضا ضيق النطاق باعتبار أننا نتطلع في الواقع إلى تعريف شامل لكل ما هو مادي أو غير مادي من الأشياء التي يتعلق بها النشاط الاقتصادي.

وعليه يمكننا القول بأن تعريف الاقتصاد بإشباع الحاجات هو تعريف واسع إذا أخذنا في الاعتبار جميع الحاجات، وهو ضيق جدا إذا حدّدنا الحاجات في الحاجات المادية فقط دون سواها.

- **فكرة تكوين وإدارة الثروة:** يرى أصحاب هذا الرأي ومنهم "أدم سميث" بأن علم الاقتصاد هو:"العلم الذي يدرس قوانين زيادة الثروة"، أما الاقتصادي الانجليزي "ألفريد مارشال" فيعرّف الاقتصاد بأنه:"دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية" حيث يرى بأن الاقتصاد يدرس ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرّس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهية.

إذن الاقتصاد لدى "مارشال" هو: من ناحية دراسة للثروة، ومن ناحية أخرى جزء من دراسات الإنسان.

أما "ساي" فيعرّف الاقتصاد بأنه:" مجرد معرفة بالقوانين المتعلقة بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها"

وقد وجهت عدة انتقادات لتعريف "ساي" على أساس أن الثروة تعني الأموال المادية فقط في حين أنو توجد إلى جانب هذه الأموال الخدمات التي لا تنسجم في شيئ مادي ولها منفعتها وقيمتها، فمن غير المعقول ألا تدخل هذه الخدمات في دائرة اهتمامات الاقتصاد.

وجل التعاريف السابقة اعتمدت المعيار المادي كأساس لها وأهملت الخدمات، في أن هذه الأخيرة لها دور فعال في حياة الإنسان ورفاهيته وعلى علم الاقتصاد الاهتمام بها إذا أُريد لهذا العلم أن لا يكون منقوصا ويشمل الفعاليات البشرية المتداخلة في نشاطه الاقتصادي.

❖ **التعريف على أساس فكرة التبادل:**

لقد تزعم هذا التيار Pirou ومفاد فكرته أن غرض علم الاقتصاد هو:"فعل التبادل القائم بين الأفراد في المجتمعات"، لذلك فإنه يعرّف الاقتصاد السياسي بأنه:"دراسة عمليات التبادل التي يتخلى الفرد بموجبها عن ما هو في حوزته ليحصل بالمقابل ومن فرد آخر على ما يحتاجه، وأن عمليات التبادل هذه هي التي تسمح بقيام جسر بين إنتاج الأموال والسلع وسداد الحاجيات"

إلا أن هذا التعريف وجهت له عدة انتقادات تتلخص في إهماله للعديد من التصرفات الاقتصادية والتي لا تأخذ شكل المبادلة مثل:

- الاقتصاد المعيشي للفلاح الذي ينتج لاستهلاكه الشخصي دون المبادلة، فهو يزاول نشاطا زراعيا وعلى علم الاقتصاد الاهتمام به؛
- الأخذ بهذا التعريف يستبعد الاقتصاد العائلي من الدورة الاقتصادية، حيث أن النشاط في العائلة يتم بين الأفراد دون مقابل أو مبادلة؛
- نشاط المرافق العامة التي تقدم خدماتها مجانا للمجتمع.

❖ **التعريف على أساس الندرة:**

إن الغرض الأساسي لعلم الاقتصاد برأي أصحاب هذا الاتجاه هو الكفاح ضد الندرة، حيث يعرّف الاقتصادي الفرنسي "ريمون بار" Raymon Barre في كتابه الاقتصاد السياسي، علم الاقتصاد بأنه:"علم يدرس تسيير الموارد النادرة وأشكال تحويل هذه المواد"، فهو علم يبين السبل التي يتبعها الأفراد والمجتمعات لمواجهة الحاجيات العديدة والتي لا حصر لها باستعمالهم وسائل محدودة.

نستخلص من هذا التعريف أن علم الاقتصاد يهتم بظاهرتين:

- ظاهرة ندرة المواد التي يرغب الإنسان في الحصول عليها؛

- ظاهرة اجتهاد الإنسان في تحويل هذه المواد قصد إشباع رغباته.

تجدر الإشارة أن حاجيات الإنسان متعددة وتحدها ندرة الأشياء وعدم كفايتها لإشباع حاجياته وتحقيق غاياته، كما تحكمها قيود أخرى نذكر منها:

- القيود العضوية أو البسيكولوجية، إذ لا يمكن للإنسان أن يستفيد من كل شيئ في آن واحد؛
- القيود التي تقيمها في وجه الإنسان الوسائل القليلة التي يملكها، فهو غالبا لا يملك كافة الوسائل التي تسهل له عملية سد احتياجاته؛
- حدود الزمن، الحياة قصيرة والإنسان مجبر على تكييف احتياجاته بحدود الزمن الضيق الذي يعيشه.

❖ **التعريف الماركسي للاقتصاد السياسي:**

لقد طوّر "ماركس" مفهوم الاقتصاد السياسي في كتابه "نقد الاقتصاد السياسي" ليحوّله إلى علم دراسة قوانين تطور المجتمع، فيكون بذلك علم الاقتصاد السياسي قد انتقل على يدي "ماركس" إلى: "علم القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها على المستهلكين، أي أولئك الذين يستخدمون السلع لإشباع حاجياتهم الفردية والجماعية".

من التعريف السابق نستخلص أن: الاقتصاد السياسي يعالج القوانين الاجتماعية لإنتاج السلع وتوزيعها على المستهلكين أو العلاقات الاجتماعية التي تشكل بين الناس بخصوص إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك الخيرات المادية ضد العلاقات هي ما يطلق عليها بعلاقات الإنتاج.

❖ **التعريف الشامل للاقتصاد السياسي:**

يمكن تعريف الاقتصاد السياسي بأنه: علم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، أي العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراد المجتمع بواسطة الأشياء المادية والخدمات، وهي العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الإنسان في المجتمع أي اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع (معيشتهم المادية والثقافية).

وحتى يكتمل تعريفنا لعلم الاقتصاد السياسي ويصبح واضحا يتعين علينا تحديد موضوع الاقتصاد السياسي أي المعرفة المتعلقة بمجموع الظاهر المكونة للنشاط الاقتصادي للإنسان في المجتمع، وكذلك إبراز العلاقة بين علم الاقتصاد السياسي والعلوم الأخرى، وهو ما سنقوم به في المحاور القادمة.